

تراجع أسعار النفط يهدد طموحات "السعودية" ويكشف هشاشة "رؤية 2030"

كشف الخبير الاقتصادي تيم كالين، الزميل الزائر في معهد دول الخليج في واشنطن، عن تحديات اقتصادية عميقة وخطيرة تواجه "السعودية" جراء التراجع المستمر في أسعار النفط العالمية. هذا التراجع، الذي يبدو أنه يكتسب زخماً، يضع ضغوطاً هائلة على الشريان الحيوي للاقتصاد السعودي: الإيرادات النفطية التي تشكل الجزء الأكبر من ميزانية الدولة. التحليل الذي قدمه كالين، يُلقي بظلال من الشك على قدرة النظام السعودي على الوفاء بوعوده الكبيرة وتحقيق طموحات "رؤية 2030" الطموحة التي تعد واجهة سياساته الاقتصادية والتنمية. تُقدم "رؤية 2030" على أنها خطة شاملة لتحويل "السعودية" من اقتصاد ريعي يعتمد على النفط إلى قوة اقتصادية متنوعة وفعالة، تُركز على الاستثمار في القطاعات غير النفطية مثل السياحة، والتكنولوجيا، والترفيه. ولكن، وكما يُشير كالين، فإن هذه الرؤية الضخمة تتطلب استثمارات ضخمة للغاية، جزء كبير منها كان يُفترض أن يأتي من الفوائض النفطية. مع استمرار هبوط أسعار النفط، تتأكل هذه الفوائض بسرعة، مما يُهدد بشكل مباشر السيولة المالية اللازمة لتمويل مشاريع عملاقة مثل مدينة نيوم المستقبلية، التي تقدر تكلفتها بمئات المليارات من الدولارات، ومشاريع البحر الأحمر، والقدية الترفيهية. يُسلط كالين الضوء على أن انخفاض أسعار النفط ليس مجرد تحدٍ مؤقت، بل هو بمثابة مؤشر يكشف عن الهشاشة المتسلطة في النموذج الاقتصادي السعودي. فرغم الحديث المتكرر عن التنوع، لا يزال الاقتصاد السعودي يرسو بقوته على أساس هشة تعتمد على تقلبات سوق الطاقة العالمية التي لا يمكن التحكم بها. هذه الاعتمادية المفرطة تُعرّض المملكة لمخاطر كبيرة مع كل انخفاض في سعر البرميل، مما يُجبر الحكومة على البحث عن بدائل لتعويض النقص في الإيرادات، غالباً ما تكون على حساب المواطن العادي. فبينما يرى النظام أن المشاريع الضخمة ستتوفر فرص عمل وتدفع عجلة النمو، فإن تراجع الإيرادات النفطية قد يُجبره على خفض الإنفاق العام أو تأجيل هذه المشاريع، مما يؤثر سلباً على سوق العمل والفرص الموعودة للشباب السعودي. علاوة على ذلك، تُشير التحليلات إلى أن محاولات تعويض النقص قد تدفع الحكومة نحو فرض مزيد من الضرائب أو رفع أسعار الخدمات الأساسية، مما يُشكل عبئاً إضافياً على كاهل المواطنين الذين يعانون بالفعل من تحديات اقتصادية. إن الصعوط الاقتصادية الناجمة عن تراجع أسعار النفط، وفقاً لتحليل كالين، لا تقتصر على

الجانب المالي فقط. فهي تمتد لتشكل تهديدًا للاستقرار الاجتماعي في ظل تطلعات الشباب السعودي الذي يُشكل الأغلبية. فمع تباطؤ وتيرة التنمية وتصاعد الفوضى، قد تتزايد مستويات البطالة وتفاقم التحديات المعيشية، مما يُغذي حالة من عدم الرضا الشعبي في مجتمع يشهد تحولات اجتماعية متسرعة تُدفع من الأعلى. التحديات التي أشار إليها الخبير الاقتصادي تيم كالين تُقدم صورة قاتمة لمستقبل "رؤية 2030" في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة. إنها تُبرز الحاجة الملحة لإصلاحات اقتصادية حقيقية تتجاوز الوعود البراقة والمشاريع الضخمة، وتُركز على بناء اقتصاد مستدام ومتنوع لا يرتعش مع كل تغير في أسعار النفط. فالنموذج الحالي، كما يظهر من هذا التحليل، لا يزال بعيدًا كل البعد عن تحقيق الاستقلالية الاقتصادية الحقيقة، ويُعيق مصير البلاد مُعلقاً بأسواق الطاقة العالمية المتقلبة، مما يُعرض رفاهية المواطنين للخطر ويُعيق أي تقدم حقيقي نحو مستقبل مستقر. خلال الشهر الماضي، دخلت شركة أرامكو السعودية سوق السندات مرة أخرى بعد إعلانها عن نتائج مالية للربع الأول من عام 2025 أظهرت انخفاضاً في الأرباح بنسبة 4.6%. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض المبيعات وارتفاع تكاليف التشغيل. ويأتي هذا الإصدار الجديد للسندات المقومة بالدولار بثلاث شرائح بآجال استحقاق مختلفة، في ظل توقعات اقتصادية عالمية غير مؤكدة وتغيرات في استراتيجية تحالف أوبك+. وتشير هذه التطورات تساؤلات حول قدرة أرامكو على الحفاظ على مستويات الأرباح وتوزيعات الأرباح في المستقبل، خاصة مع احتمال نشوب حرب أسعار نفط تهدف إلى استعادة حصة السوق. كما أن المؤشرات الأولية حول دراسة أرامكو لبيع بعض الأصول بهدف تسهيل الممتلكات لم تلق حماساً كبيراً في السوق. يرى محللون أن تحركات أرامكو الأخيرة، بما في ذلك اللجوء إلى أسواق الدين واحتمالية بيع الأصول، قد تكون مرتبطة بالضغوط المتزايدة على تمويل المشاريع الضخمة لرؤية 2030. وفي ظل أداء أرامكو الذي لا يزال دون التوقعات، يصبح توفير السيولة اللازمة للحفاظ على زخم هذه المشاريع أمرًا بالغ الأهمية.